أكدوا حق النقابات العمالية المطالبة بحقوقها ولكن فى الإطار القانوني

نواب : نرفض «ابتزاز الدولة» ومصلحة الكويت فوق كل اعتبار

كتب مصطفي كامل

فرض امس موقف عمال القطاع النفطي ودعوتهة للاضراب نفسة على نواب مجلس الامة والذين اتفقوا علي رفضهم القاطع لمثل هذة المواقف التى تضر بمصلحة ومقدرات البلد خصوصا وانها تاتى فى اهم قطاع من قطاعات الدولة والعصب الرئيسى لها الا وهو القطاع النفطي

فمن جانبة قال النائب عبدان عبدالصمد يفترض على كافة النقابات النفطية وضع مصلحة الكويت فوق كل اعتبار مستغربا دعوتهم العمال للاضراب من اجل مصلحة الكويت داعيا لايضاح الأمور بشان الإضراب قبل أي تحركات او نقاشات.

وعلق بالقول: ان الاضراب غير واضحة مسبباته قائلا: يفترض على من يدعي انه يريد حماية مصلحة البلد ان يجلس للتفاوض ويأتي بوجهة نظره لمراكز القرار مشيرا الى ان كل تصريحات نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة تشير الى انه مستعد للمفاوضات.

واضاف عبدالصمد: من المؤسف ان يقام الاضراب رغم ان المتفاوض حوله امور غير واضحة وليست نهائية بل هو اضراب من اجل تخوفات على المكتسبات قد تحصل مستقبلا.

وعلق بقوله: ان التوجه لعقد جلسة لمناقشة تجاذب المطالبات بين المضربين والحكومة مسالة دستورية ومن حق النواب تقديم طلب بشانها وقد تتوضح على اثرها بعض الأمور ويعرض وزير النفط ماديه ونعرف وجهة النظر الأخرى وما هي المكتسبات التي يدعي المضربون ان الحكومة تريد تقليلها "انا لا علم لدي بتلك المكتسبات"

وقال: لم تناقش ميزانية مؤسسة البترول بعد ردا منه على سؤال صحافي "هل الميزانية الجديد للنفط تضمنت تخفيضات لمستحقات العاملين بالقطاع؟"

وسال عبدالصمد وزير النفط: ما هو البديل الاستراتيجي؟ ..اخبرنا ما هو بمفهومك" لافتا الى ان ما فهمته من الصحف ان المضربون يريدون تعهدا من الوزير على عدم شمول عاملي القطاع النفطي بالبديل الاستراتيجي ومن ضمنهم العاملون المقبلون الجدد مضيفا: ماذا سيطبق عليهم أصلا .. لا نعرف شيء ..وهل اقر المجلس البديل الاستراتيجي؟ ..وهل اقرته اللجنة البرلمانية المختصة ؟

وأفاد: لا احد يعرف "الاضراب على شنو؟" ، مبينا ان هناك تحرك من قبل المضربين لاخافة الاخرين اذا لم يساندوهم، مستغربا كيف يرفض المضربون أشياء غير معروفة حتى الان، كما يرفضون البديل الاستراتيجي وهو مجهول.

ونود: لا نعرف حتى الان ما هو البديل الاستراتيجي، ونحن في لجنة الموارد البشرية لم ننته به الى شيء حتى الان، موضحا انه يحتاج دورة تشريعية تتمثل بنقاش وتباحث وتوافق ما بين أعضاء اللجنة انفسهم، ثم توافق ما بين اللجنة من جهة والحكومة من جهة مقابلة، ثم يعرض على المجلس لاقراره، ويحدد له موعد للتطبيق قد يكون بعد سنتين من اقراره.

واستغرب عبدالصمد كيف يكون البديل الاستراتيجي ركن اساسي بالاضراب وجرت مفاوضات حوله، والمضربين يريدون الا يطبق عليهم، وهو حتى الان لم يقر ولا توجد تفاصيل واضحه حوله

ومن جانبة رفض رئيس لجنة الموارد البشرية النائب خليل عبدالله ابل باي شكل من الاشكال استخدام حق الاضراب مع الاضرار بمصالح البلد واصفا هذا ب "ابتزاز الدولة"

واكد ابل ان من حق النقابات العمالية المطالبة بالحقوق العمالية باطار قانوني وعقلاني، متداركا بقوله: لكن لا يحق لهم المطالبة بامور غير قانونية

وشدد ابل على عدم احقية نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة ولا مجلس ادارة مؤسسة البترول الكويتية التفاوض بشان الغاء البديل الاستراتيجي ولا يجوز لهم استخدامه كورقة مفاوضات، موضحا بقوله: البديل الإستراتيجي هو عبارة عن حزمة مشروع واقتراحات بقوانين تناقش داخل لجنة الموارد البشرية البرلمانية وتنتهي بما تتوصل له اللجنة ولا يمكن لاي طرف كان المفاوضة به خارج اللجنة.

كما رفض النائب سعود الحريجي ما يتعرض له القطاع النفطي من اهتزازات من شانها التاثير سلبا على سمعة الكويت وعلى مصالحها الاقتصادية باعتباره

عصب الاقتصاد الكويتي محملا نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية مسؤولية الوصول إلى حلول توافقية فيما يتعلق بازمة إضراب النفط .

ودعا الحريجي إلى تدخل نيابي عبر عقد جلسة خاصة للوقوف على هذه الأزمة التي لها ارتدادات كارثية على وضع الاقتصاد مؤكدا إن تلكؤ الوزير الصالح في إصلاح سلم الرواتب والبديل الإستراتيجي وتحقيق العدالة بين قطاعات الدولة المختلفة هو ما أوصلنا إلى الحال الذي نحن عليه الآن.

وطالب الحريجي نقابات النفط والعاملين في القطاع بتقدير حجم المسؤولية

التي فرضها عليهم وجودهم في هذا المرفق الحساس وتقديم مصلحة الوطن على ما عداها من مصالح وعدم النظر تحت الإقدام .

واشار إلى " اننا شددنا سابقاً على ان وجود جهاز لإدارة الأزمات والكوارث ونحن الآن نواجه ازمة كبيرة في اهم قطاع من قطاعات الدولة وهوقطاع النفط " معتبرا ان تعامل وزير المالية مع الأزمة لم يكن على مستوى المطلوب ويجب الوصول إلى حلول عبر التفاوض تنهي المشكلة وتحفظ حقوق العاملين.

واضاف الحريجي " نحن مع حقوق العمال ومكتسباتهم إلا ان هناك مطالب غير عادلة لا يمكن ان نؤيدها ويجب إبعاد الأطراف التي تسعى إلى تأزيم الموقف

واكد النائب فيصل الكندري شرعية مطالب أبناء القطاع النفطي بالمحافظة على مكتسباتهم مشيرا الى ان خطورة العمل وتصنيفها كمهن شاقة توجب على ادارة المؤسسة احترام طبيعة عملهم الميداني.

وقال الكندري في تصريح صحفي ان الوقت قد حان لتجديد الدماء في بعض القيادات النفطية والتي تسببت مرة اخرى بتكبيد الدولة خسائر بعد تنفيذ عمال البترول اضرابهم.

واكد الكندري وقوفه مع عمال النفط حتى تتراجع ادارة المؤسسة عن قراراتها وتعيد الحقوق للموظفين كافة

ودعا النائب علي الخميس العاملين بالنفط وضع مصلحة البلد نصب أعينهم، معتبرا ان دعوة اتحاد عمال البترول للاضراب الشامل غير مستحقة

وقال عندما تتحدث بان الإضراب غير مستحق لا يعني اننا ضد مكتسبات العاملين بالقطاع النفطي ولكن مقدرات الدولة اهم ان تصان من العبث والهدر!

واستغرب الخميس لغة التهديد لموعد إنتخابات ٢٠١٧ بسبب موقفي من الإضراب شغف المناصب لا يستهويني ولا خير في منصب بمعنعي من موقف حق تجاه وطني.

ومن جانبة اكد النائب حمدان العازمي على ضرورة ايجاد حل سريع لحل قضية موظفي النفط، واصفا ان ما يحصل بالمصيبة، خصوصا بعد ان وصلت خسائر القطاع النفطي إلى 15 مليون دينار.

وأشار إلى انه كان متواجداً عند اتحاد نقابات النفط وان عدد المضربين تجاوز 3 آلاف شخص كما ان العدد في ازدياد مستمر والتجمعات كبيرة جداً، مطالبا بمحاسبة المتسببين من القيادات النفطية في وصول الامر إلى هذا الحد ممن نقلوا صورة خاطئة عن الشباب الكويتي حتى اصبح الطريق مسدودا امامهم ولم يجدوا طريقا امامهم غير الاضراب.

واضاف العازمي انه في الدول اخرى يطالب العمال بمزيد من المكتسبات بينما موظفي النفط لم يطالبوا باي زيادة وانما طلبهم كان فقط تثبيت حقوقهم وليس شئ جديد.

واوضح ان وزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح يقول جمدنا القرار ونقول له ليش ما تلغيه بشكل نهائي، مشيرا إلى ان رفع الامتيازات تم الغاءها عن الكويتيين مع ابقاءها للعمالة الاجنبية مما يعد امر مرفوض ومحط استغراب للجميع.

وعبر العازمي عن رفضه للبديل الاستراتيجي و للخصخصة ولرفع المميزات للقطاع النفطي، مشددا على ضرورة الاسراع في حل القضية ولا بد من تحرك لان الخسائر في ازدياد ولا احد يقبل هذا والخطأ من بعض القيادات النفطية ويجب محاسبة اي مسؤل نقل معلومات مغلوطة

وأعلن النائب عبدالله المعيوف عن عزمة تقديم طلب لعقد جلسة خاصة خلال الاسبوع الجاري لمناقشة ازمة النقابات العمالية في القطاع النفطي مع قيادات القطاع متضمنة مبادرته المكون من اربع نقاط والداعية أحد بنودها لإلغاء القرارات الثمانية محل الإضراب واستبعاد قياديي مؤسسة البترول الكويتية نيزار العدساني وبدر الشراد

وقال معيوف في تصريح صحافي في مجلس الأمة " اليوم نعيش البلد ازمة كبيرة وحساسة واذا لم يتم تداركها ستكون مضاعفاتها مؤثرة جداً على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد فاليوم بدأ عمال القطاع النفطي اضرابهم من الساعة الثامنة وحتى العاشرة صباحا بعد ان وصلوا الى طريق مسدود.

أوضح معيوف ان العاملين بالقطاع النفطي لم يقدموا على هذه الخطوة الا بعد وصولهم الى طريق مسدود في التفاوض مع القيادات النفطية ووزير النفط ،مبينا ان من نتائج هذا الاضراب لليوم الواحد فقط وخلال ساعتين انخفاض الانتاج النفطي من ٣ ملايين الى ١ مليون و٢٠٠ الف برميل والخسائر المقدرة لهذا اليوم فقط ٩٠ مليون دولار وهي خسائر تتحملها القيادات النفطية نتيجة عدم مقدرتها على نزع فتيل هذه الازمة الواقعه بينها وبين عمال القطاع النفطي.

وتابع معيوف هذه الازمة وقعت بسبب شخص او شخصين وقد يكون بالتحديد نائب الرئيس التنفيذي للشؤون الادارية في مؤسسة البترول بدر الشراد الذي ابتدأ هذه الازمة وقد يكون هو من يصعد بها ،مشيراً الى بداية تفاوض ممثلي الحادات ونقابات القطاع النفطي مع رأس هرم القطاع الممثل بوزير النفط مباشرة ابلغ دليل على فشل هذه القيادات النفطية بإحتواء الازمة .

واعرب معيوف عن اعتقاده بمسعى بعض القيادات النفطية لزج وزير النفط والحكومة ببدأ المفاوضات مع الاتحادات والنقابات النفطية "كتكتيك" خطط له حتى تتصاعد الازمة الى مستوى القيادة السياسية وتكون بمواجهة الحكومة وليس القيادات النفطية او وزير النفط .

وتوقع معيوف ان يكون من تسببا بالازمة وهما نيزار العدساني وبدر الشراد قد غررا بوزير النفط ووضعاه في مواجهة النقابات النفطية ،موجها تساؤله لوزير النفط "اذا كانت اعلى قيادي بالقطاع النفطي وفشلت بالتفاوض فمن سيكملها بعدك وهل سينخفض مستوى التفاوض من وزير النفط الى قيادي النفط ؟فقد كان المفترض من الاخ نيزار العدساني المبادرة للتفاوض اكثر من مرة وانا احمله مسؤلية فشلها الان خاصة وانها ما سيترتب عليها ازمة مالية مرتبطة بدخل البلاد .

واستغرب معيوف ان يتم التعامل مع العاملين بالقطاع النفطي بممارسة نوع من الارهاب الاداري والوظيفي ازائهم وتجاهلهم باصدار لائحة جديدة مغايرة للائحة المعمول بها بشان مهام العمل وطبيعته .

وشدد معيوف انه اذ كان هناك تهديدات بفصل او معاقبة العاملين بالقطاع النفطي من قبل القياديين سيتحمل مسؤوليتها القيادي نفسه ممن يمارس الارهاب وتبعات هذا التهديد ،مشيراً الى انه يتعجب من خروج احد قياديات القطاع النفطي لتتحدث بـ"بجاحة " عن ان عامل القطاع النفطي يتقاضى راتب يقدر 3 آلاف دينار وهو حديث منافي للحقيقة .

وتساءل معيوف اذ كان العامل بالقطاع النفطي يتقاضى الفين دينار فهو يعمل منذ الساعة السادسة صباحا وحتى السادسة مساءً بالاجواء الحارة والباردة وفي الحقول والمصافي وانتي "موجها حديثة للقيادية" تتقاضين ١٠ الاف دينار وانت تمارسين عملك من على المكتب.

ونوه معيوف الى ان هناك مميزات حصل العاملين بالقطاع المفطي بحكم قضائي وتصويرهم بانهم يسعون لإبتزاز القيادات النفطية والبلاد غير صحيح واتحدى القياديين بالقطاع النفطي ان يثبتوا ذلك ،مشيراً الى انه اذ كان للعاملين بالقطاع النفطي مطالب اضافية غير حقوقهم فهي غير مقبوله.

وكشف معيوف انه من منطلق مسؤوليته السياسية والوطنية تقدم بمبادرة من اربع نقاط للخروج من هذه الازمة وهي أولا الغاء القرارات الثمانية محل الخلاف مابين وزير النفط والقيادات والنقابات النفطية والمرتبطة بمميزات العاملين الحاصلين عليها بحكم قضائي نهائي ،وثانيا تشكيل لجنة مشتركة من مجلس الوزراء وبعض اعضاء مجلس الامة واتحادالعاملين بالبترول وبعض القيادات النفطية ممن هم ليسوا موضع التازيم ويملكون القدرة على الحوار وليس لديهم مواقف شخصية لمناقشة كافة القضايا ومنها الخصخصة وانتقاص مزايا العاملين والبديل الاستراتيجي ،وثالثا تحديد فترة اسبوعين لحل هذا الخلاف والازمة ،ورابعا ابعاد عناصر التازمين من القياديين لانه ليس من المعقول ان نضحي في ٢٠ الف عامل بالقطاع النفطي من الكويتين من اصحاب الخبرة من اجل شخصين من القيادات وهما نيزار العدساني وبدر الشراد فالبلد ملآنة بالأكفاء.

عبدان عبدالصمد

خليل أبل

سعود الحريجي

فيصل الكندري

علي الخميس

حمدان العازمي

عبدالله المعيوف

اتفاق نيابي على رفض إضراب عمال قطاع النفط

أكد حسم الإشكال خلال أسبوع وإلا فإن مجلس الأمة سيتخذ القرار اللازم

الزلزلة : اتفاق بين المالية والصحة والمحاسبة لتنفيذ قانون «التأمين الصحي»

أعلن رئيس لجنة الاولويات النائب د.يوسف الزلزلة عن توصل وزارتي المالية والصحة وديوان المحاسبة إلى اتفاق بحل إشكالية عدم تنفيذ قانون التامين الصحي للمتقاعدين المقر منذ العام 2014 متوقعا حسم هذا الإشكال خلال اسبوع وإلا فإن مجلس الأمة سيتخذ القرار اللازم .

وذكر الزلزلة في تصريح إلى الصحافيين عقب اجتماع اللجنة انه تمت مناقشة اسباب تأخر وزارة الصحة بتنفيذ قانون التامين الصحي للمتقاعدين الكويتيين مشيرا إلى انه وبعد الإطلاع على المعلومات التي قدمها وزير الصحة د.علي العبيدي تبين للجنة أن الوزارة انتهت من الدور المنوط بها لتنفيذ القانون من خلال إخطار لجنة المناقصات التي اقرت ما ذهبت إليه الوزراة إلا أن للشكلة تكمن في كون ديوان المحاسبة يرى بأن جزءا من موازنة التامين الصحي لم يتم توفيرها رغم وجود 20 مليون دينار في موازنة 2016/2015 ومبلغ اخر في الميزانية الجديدة 2017/2016 .

وأضاف أن ديوان المحاسبة يرى بضرورة إقرار الميزانية الجديدة قبل النظر في مسالة الإلتزام بالقانون مؤكدا وجود خلاف بين وزارة الصحة وديوان المحاسبة حول هذا الموضوع إذ ترى الوزارة أن الديوان هو سبب التاخير وهو ما ايده مستشارو مجلس الأمة ، إلا أن وزارة المالية قدمت حلا تشكر عليه مبينا انه تم الإتفاق بين وزراتي المالية والصحة وديوان المحاسبة بان يقدم الوزير العبيدي كتابا لوزارة المالية يؤكد الإلتزام بتوفير الميزانية اللازمة لتطبيق القانون حتى لو تاخر تنفيذ موازنة 2017/2016 مشيرا إلى انه تم أخذ موافقة ديوان المحاسبة المبدئية على هذا الحل ونتمنى الإنتهاء منه خلال الاسبوع الجاري تمهيدا للتعاقد مع الشركة المختصة المناط بها هذا القانون وإعطاء المتقاعدين حقهم .

العبيدي لدى حضوره الاجتماع

جانب من الاجتماع